

الى السيد وزير الصناعة والتجارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

مراقبة تجارة المواد الاستهلاكية في المطاعم ومحلات بيع المأكولات

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛

نتوجه إليكم بهذه المسألة البرلمانية، طبقاً لاختصاصات وزارتك فيما يتعلق بالتجارة الداخلية ومراقبتها. ذلك أنه يحل موسم السياحة الصيفية هذا العام، ببلادنا، حيث يكثر السفر الداخلي، ومعه يزداد الإقبال على المطاعم ومحلات وعربات الوجبات السريعة. غير أن هذا الإقبال يُعرضُ أحياناً المواطنين والمواطنین إلى مخاطر التسمم الغذائي، سواء الفردي أو الجماعي. وهو الأمرُ الذي لطالما تمّ التنبيهُ إليه من طرف البرلمان ومؤسسات وطنية أخرى، فضلاً عن جمعيات حماية المستهلك.

وإذا كانت عددٌ من المطاعم والمحلات المتخصصة في بيع وتقديم المأكولات والوجبات والمواد الغذائية تنقيد بمعايير السلامة الصحية والجودة والنظافة، إلا أن عدداً آخر منها لا يلتزم بذلك، مما يستدعي تنويع وتكثيف أعمال المراقبة والتفتيش، والتي يُعدُّ قطاعكم الوزاري طرفاً مسؤولاً فيها من بين أطراف أخرى. كما يتطلب الأمرُ الزجر الحقيقي والردع الفعال لكل من يستهتر بحياة وسلامة المستهلكين، بدافع الجشع والبحث عن الربح السهل والسريع، مما يطرح أيضاً مسألة مراقبة الأسعار التي تعرف تسبباً وفوضى، لا سيما في المناطق السياحية.

على هذه الأسس، نسألكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير التي سوف تقومون بها، لأجل تعزيز فرق المراقبة وتزويدها بالإمكانات والموارد البشرية الضرورية والمؤهلة، بتنسيق مع باقي المصالح والهيئات والإدارات العمومية المتدخلة والمعنية؟ كما نسألكم حول الإجراءات التي سوف تتخذونها بغاية تقوية أدوات ووسائل الزجر في حق المخالفين لقواعد السلامة الصحية والجودة والمتلاعبين بالأسعار بحجة حرية السوق، من مطاعم، بما فيها المطاعم التابعة للفنادق، ومحلات لبيع وتوزيع وتقديم المأكولات والمشروبات؟

وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الامضاء

أحمد العبادي